إعداد وئام بلعوم

من النقاشات الاقتصادية الصهيونية في الثلاثينيات: الاستثمار في الزراعة أم في الصناعة والخدمات؟

ننقل للقراء في هذا العدد من الأرشيف، أحد النقاشات المهمة، التي شغلت الحركة الصهيونية منذ نهاية العشرينيات وحتى الثلاثينيات، والتي كان لها الأثر الكبير على الخيارات الصهيونية في الأربعينيات والخمسينيات. وقد برز في هذا النقاش تياران، الأول قاده دافيد هوروفيتس، وهو مثقف وكاتب في مجال الاقتصاد، ولد في بولندا عام ١٨٩٩ ، واستوطن في فلسطين منذ عام ١٩٢٠ . عمل مديراً لل قسم الاقتصادي في الوكالة اليهودية في أعوام ١٩٣٥–١٩٤٨ ، وشغل منصب أول مدير عام لوزارة المالية الإسرائيلية في أعوام ١٩٤٨–١٩٥٢ . وقاد التيار الثاني أرثور روبين، المحاضر في الجامعة العبرية، وأحد أهم أعلام الصهيونية في العشرينيات، وصاحب لقب «أبو الاستيطان الصهيوني»، لدوره الكبير في بناء المؤسسات الصهيونية وفي التوسّع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين.

قُسّم الاقتصاد اليهودي في فلسطين حتّى سنوات الثلاثينيات إلى قسمين: تركّز الأوّل في الزراعة وتلقى الدعم من المؤسسات القومية و«الخيرية» الصهيونية، وتركّز الثاني في الإنتاج، والمهن والتجارة والخدمات المختلفة، ولم يتم دعمه من أي من الصناديق القومية.[١] تشير الإحصائيات، إلى أن الاستيطان الزراعي تلقّى الدعم الأضخم من المؤسسات القومية الصهيونية (وصلت نسبته لـ ٥٩٪ من مجمل إنفاق المؤسسات القومية في أعوام ١٩٢٥–١٩٢٦ و٦٦٪ في أعوام ١٩٣٥–١٩٣٦)، في حين تلقى الاستيطان المدني دعماً شحيحاً (لم يتعد نسبة الـ٨٪ في أعوام ١٩٢٥–١٩٢٦ والـ٧٪ في أعوام ١٩٣٥–١٩٣٦).[٢]

إلا أنّه وعلى الرغم من الدعم العالي الذي تلقاه الاستيطان الزراعي، فإنّ حجم إنتاجه ونسبته من الناتج العام للاقتصاد

الصهيوني في فلسطين ظل متواضعاً جداً. وعلى سبيل المثال، شكّل ناتج الزراعة عام ١٩٢٢ حوالى ١٣٪، وعام ١٩٣١ حوالى ١٥٪ فقط من الناتج العام. وفي المقابل، قدّمت القطاعات غير المدعومة ناتجاً مرتفعاً، ففي عام ١٩٢٢ وصل ناتج الصناعة والمهن ٢٠٪ من ناتج الاقتصاد الصهيوني ووصل ناتج الخدمات إلى ٥٥٪، وفي العام ١٩٣١ وصل ناتج الصناعة والمهن ٢١٪، ووصلت حصة الخدمات نسبة ٥٧٪.[٣]

إلّا أن للتيار المؤيد للاستيطان الزراعي، بزعامة أرثور روبين، كانت أسباب «وجيهة» أخرى. أولاً، ساهم الاستيطان الزراعي بتسريع عملية استيعاب المستوطنين الجدد بسرعة كبيرة. ثانياً، كان للاستيطان الزراعي دور استعماري مهم على المستوى العسكري والجغرافي والديمغرافي. وثالثاً، لعب الاستيطان الزراعي دوراً اجتماعياً وثقافياً في بناء الهوية القومية لليهود بصفتهم «أمة منتجة»، وببناء لُحمة بين المستوطنين الجدد.[٤]

أدّى الإنفاق العالي على قطاع الزراعة إلى حالة تذمّر من جانب باقي قطاعات الاقتصاد الصهيوني، وتشكّل مع الوقت التيّاران المركزيان في ما يتعلق بأسئلة الاقتصاد المركزية. ومع انطلاق ثورة فلسطين الكبرى عام ١٩٣٦ ازدادت الأسئلة المتعلقة بالاقتصاد الصهيوني إلحاحاً: إلى أين يجب أن يتم توجيه الأموال القومية؟ للزراعة أم للصناعة؟ للمستوطنات الزراعية أم للمستوطنات المدنية؟ وتلخصت القضايا المركزية التي اختلف عليها التياران في (أ) تخصيص الميزانيات للزراعة أو الصناعة، (ب) دور القطاع الخاص في سؤال بناء الأمة، (ت) إمكانية تخطيط اقتصاد السوق.[٥]

للوقوف عند هذه القضايا، من المهم الإشارة، إلى مجموعة من الملاحظات:

أولاً، أنه ساد الاعتقاد حتى آخر سنوات العشرينيات من القرن العشرين، في العالم، وعند أقطاب الحركة الصهيونية، أن هناك نوعان من الاقتصاد: إما الاقتصاد الرأسمالي الذي لا تتدخل فيه الدولة بتاتاً والمعرض لأخطار ما قد تؤدي إليه السوق، وإما الاقتصاد الاشتراكي المخطط والثابت.[٦]

ثانياً، أن اختيار الحركة الصهيونية للاقتصاد المخطط (أو الاشتراكي) لم ينتج بالضرورة عن اعتبارات أيديولوجية أو اجتماعية بقدر ما نبع عن خيارات براغماتية وقومية. يشير بيخلر ونيتسان إلى أن الحركة الصهيونية اختارت اتباع الاقتصاد الاشتراكي قبيل وبعد النكبة وإقامة دولة إسرائيل مجبرةً، نظراً للظروف الموضوعية في فلسطين، ولأنها كانت بحاجة لاقتصاد تسيطر عليه، حيث أن الدولة حديثة العهد لم تكُن لتحتمل نظاماً مرهوناً باقتصاد السوق المعرض للتقلبات.[٧]

ثالثاً، طرأت في سنوات الثلاثينيات تغيّرات في علاقة قيادة الحركة الصهيونية مع القطاع الخاص، وبدأت العلاقة بين المؤسسات السياسية والشركات والأجسام الريحية في التعزز. يعود هذا التغيّر إلى نجاح القطاع الخاص وإثبات ذاته في الاقتصاد الصهيوني. يضاف ذلك للأزمة الاقتصادية العالمية التي نتجت عنها أفكار جديدة للاقتصاد المختلط. ويشير كرامبف أنه انتشرت في الثلاثينيات مؤسسات اقتصادية تُعنى بشرح وتنظيم اقتصاد السوق قدّمت أدوات لبناء سياسات اقتصادية لتحقيق هذا الهدف، وأنه تم تبني هذه السياسات في المؤسسات الصهيونية الاقتصادية.[٨]

مقالة دافيد هوروفيتس:

في النصف الأول من الثلاثينيات ازدهرت معدلات النمو الاقتصادي لليهود في فلسطين، فمثلاً نما مجال البناء بنسبة ٦٠٠٪ ومجال الخدمات بنسبة ٢٥٠٪، وأما المجال الأقل نمواً فكان الزراعة التي نمت بنسبة ١٧٠٪ فقط (لا يشمل الحمضيات)، مع أنها، كما أسلفنا، تتصدر القطاعات المدعومة،[٩] ما زاد من وتيرة النقد لسياسات الإنفاق الرسمية.

تُعتبر مقالة دافيد هوروفيتس أحد أهم المقالات الناقدة المؤثرة في تلك الفترة. نُشرت المقالة في ١٣،٦،١٩٣٥، في الملحق الاقتصادي لصحيفة «دافار» التي حررها «بيرل كتسلنسون»، واعتبرت ثوريةً نسبة لما كان يُنشر حول هذه الموضوع لدرجة أن محرري الصحيفة أضافوا جملة توضيحية تحت عنوان المقال تزيل عنهم مسؤولية ما كُتِبَ فيه: «مقالة دافيد هوروفيتس فيها رؤية جديدة لأحد أسس الاقتصاد اليهودي – يتحمل الكاتب مسؤوليتها». وعلى الرغم من تعرّض هوروفيتس للهجوم والاستهزاء على يد خبراء اقتصاديين في تلك الفترة، إلا أن أفكاره هي التي تم تبنيها في نهاية المطاف، وتم تعيينه لاحقاً مديراً للقسم الاقتصادي في الوكالة اليهودية ولعب دوراً مهماً في ترجمة هذه الأفكار إلى خطط عمل لاحقاً.

من الجدير بالإشارة، إلى أنّه بالإضافة لتجربة هوروفيتس القصيرة في العمل السياسي، ومن ثم عمله في جريدة «دافار» وفي مجلة «فلسطين والشرق الأدنى»،[١٠] عمل مدة ثلاث سنوات كمستشار اقتصادي في «اللجنة الأميركية الاقتصادية من أجل فلسطين»،[١١] يرجح أن يكون لها الأثر الأكبر على صياغة أفكاره

الجديدة.

تنقسم مقالة هوروفيتس إلى قسمين. في القسم الأول يحاول الكاتب استخلاص العبر من الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ مشيراً إلى أن التغييرات التكنولوجية في الإنتاج الحديث أدت إلى ثورة في المبنى الاقتصادي في البلدان الرأسمالية، وأحدثت ارتفاعاً كبيراً في إجمالي الإنتاج، لكن دون أن يؤدي ذلك لرفع معاشات العمال، بل أدى لتراكم الثورة بيد الأغنياء، وتقليص القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، وهو ما أدى للأزمة.

أما في القسم الثاني، فيتناول هوروفيتس موضوع اقتصاد اليهود في العالم، وفي الأخص اقتصاد اليشوف في فلسطين، ويصل لمجموعة من الاستنتاجات. ادعى هوروفيتس أن الحجم الكبير لقطاع الخدمات في الاقتصاد اليهودي ليس عالة على الاقتصاد كما ساد الاعتقاد في حينه، وذلك لأن هذا القطاع من المجتمع لا يساهم في عملية الإنتاج، لكنه صاحب قوّة شرائية، فبالتالي يشتري فائض الإنتاج من قطاعات أخرى. كما اقترح هوروفيتس عدم منع عمال من قطاع الزراعة الانتقال للعمل في الصناعة والخدمات، بل شدد على أهمية تشجيع هذه العملية، التي تشير إلى اقتصاد رأسمالي حديث وتشكل شرطاً لاستقراره. وانتقد فكرة العمل في الأرض كقيمة بحد ذاتها، بصفتها معيقاً للتطوّر الاقتصادي.

ومما جاء في المقالة:

«لو أجرينا تحليلات لتقسيمة مهن جماهير اليهود في الشتات لوصلنا، بدون أدنى شك، إلى استنتاجات تقلب كل الرؤى المتعارف عليها. تم حتى الآن إجراء هذه التحليلات (إما على يد بوروخوف أو آخرين) من ناحية إنتاجية نقية؛ أي من وجهة نظر فترة الرأسمالية، المعتمدة على فكرة «الإنتاجية» (productivization).[١٢] التقدير الاجتماعي لمبنى الشعب اليهودي، كعامل في وظائف ثانوية، تأسست كلها على وجهة نظر نابعة من ظروف تلك الفترة. كانت «الإنتاجية» والعمل الأفكار المثالية لتلك الفترة. كان تقييم الطبقات الاجتماعية والمهنية ليهود الشتات سلبيا للغاية. بدا أن التطوّر سوف يقلّص هذه المهن، وأنه لن يوجد لها دور في الاقتصاد الرأسمالي الحديث. وكأنها طبقات (ومهن) فائضة عن الحاجة فعلاً. كانت هذه النظرة. وكانت تشبه نظرة الفيزيوقراطيين حول كل قطاعات الاقتصاد ما عدا الزراعة والتعدين. نظرية «الإنتاجية» اليهودية قالت إن التطوّر الرأسمالي سيضعف الوضع الاقتصادي ليهود الشتات، لأنه هؤلاء لم تتبقّ لهم أي «وظيفة» (function) في الاقتصاد الحديث. ليست هذه الفكرة صحيحة لأن الاقتصاد الرأسمالي الحديث ليس فقط أنه لا يقذف هذه الطبقات والمهن خارجاً بل يقوم بزيادتها. التطوّر الرأسمالي الحديث ذاهب في اتجاه تعزيز الطبقات الـ«لوفت منطشن» باعتبارها حاجة للاقتصاد نفسه، ويعزز الطبقات الطفيلية والطبقات العاملة في المهن الثانوية نسبةً للعاملين في أعمال الاقتصاد الأولية، وخصوصا على مكننة الزراعة الآخذة بالتطوّر. بالنسبة لتطوّر الاقتصاد الرأسمالي، هذه ليست طبقات رجعيّة بل تقدميّة. كل من يؤمن بالنظام الاشتراكي الموجود الآن، عليه أن يكون داعماً، وبسرور، لتعدد الطبقات هذه، وأن يرى بها حلاً لأزمة الاقتصاد الاستهلاكي.

صحيح أنه بالإمكان الادعاء أن إقصاء اليهود من اقتصادات الدول المختلفة مستمر بكثرة حتى اليوم؛ بل إن ذلك يحدث بدرجات أعلى وبتسارع واضح، لكن أسباب هذه الظاهرة مختلفة للغاية. يحدث إقصاء اليهود لأنهم يهود؛ لأسباب عنصرية، تعصب قومي اقتصادي، وملاحقة قومية عرقية والخ.. وليس بسبب انحسار الحاجة للوظائف الاقتصادية التي يشغلها اليهود. لا يتم إلغاء هذه الوظائف عندما يتم إقصاء اليهود عنها بل يتم إشغالها على يد غير اليهود.

لم تقلّ نسبة أصحاب المهن الحرة في ألمانيا على أثر إقصاء اليهود، بل إنه يتم ملؤها بالألمان، وهو ما يحدث في بولندا ودول أخرى. ليست المهن التي يعمل بها اليهود بمثابة مغالطة اقتصادية؛ طبيعتها الثانوية لا تؤدي بها للانقراض، بل تجعلها، في فترة تعثر الاقتصاد الرأسمالي، فترة «إعادة الإنتاجية» (reproductivization)، أكثر أهمية للظاهرة الرأسمالية الأكثر تقدمية، ويضعها في المكان الذي يكمّل السياسات الكولونيالية، من أجل حل تناقضات «الإنتاجية» الحديثة، وحل التناقض بين ثورة المكننة وبين ظروف التوزيع والنظام الاشتراكي الرأسمالي. تعدد المهن، والتي إذا ارتفعت عن نسبة معينة، كنا نراها على أنها عالة على الاقتصاد، (والآن) يجب أن نرى كيف أن النسبة العالية موجودة في الدول المتطورة، كما يثبت الجدول أدناه. دول مثل الهند وبولندا وإيطاليا، موجودة في درجة متدنية في التطوّر الرأسمالي، ولها نسبة «إنتاجية» أكثر بكثير من الولايات المتحدة، وهولندا، وبلجيكا، وهي دول متطوّرة بالمفهوم الرأسمالي.

على ضوء هذه الفرضيات، لنلقي نظرة على تركيبة المهن في أرض إسرائيل: بأيدينا هناك فقط أرقام العد عام ١٩٣١، لكن في القرية العربية لم تحدث أي تغييرات جذرية. في حين تعززت (بحسب إحصاءات جزئية تم إجراؤها مؤخراً، واستناداً لتحليلات الاستثمار وتزايد قطاعات الاقتصاد المختلفة) النزعات التي برزت في حينه. بكلمات أخرى: زادت المهن الثانوية: التجارة والمهن

الحرة والخدمات. الجدول التالي يظهر تقسيماً مهنياً–اقتصادياً مشابهاً للجدول الذي استخدمناه أعلاه:

	أرض إسرائيل (عام)	اليشوف اليهودي في أرض إسرائيل
زراعة	٥٣,٦٪	١٥,٥٪
تعدين	٠,٨٪	٠,٤٪
صناعة	١٣,٧٪	٢٨٪
النقل	٩,٩٪	٥,٥٪
التجارة	٩,٩٪	١٦٪
جيش وشرطة	١٪	٠,٧٪
الوظائف الحكومية	١,٣٪	١,٢٪
أعمال حرّة	٣,٦٪	١٠٪
أصحاب دخل ثابت	٢,٤٪	٤,٨٪
خدمة منزلية	١,٧٪	٣٪

النسب المتبقية هي لأشخاص غير منتجين (مرضى عقليون، مجرمون والخ..).

يؤكد هذا الجدول أنه في حين تشبه أرض إسرائيل في تركيبتها المهنية الدول غير متقدمة بالمفهوم الرأسمالي، فإنّ اليشوف اليهودي قريب في تركيبته المهنية من الدول صاحبة التقدم الرأسمالي الأكبر.

(..)

على ضوء هذا الوضع، علينا تحليل تركيبة اليشوف اليهودي في أرض إسرائيل. تبرز في هذه التركيبة نسبة التجارة العالية (١٦٪) والأعمال الحرة (١٠٪) ونسبة متدنية من المزارعين (١٥,٥٪). نسبة شبيهة للتجارة والأعمال الحرة يمكن أن نجدها في أستراليا ونيوزلندا. إذا أردنا إنتاجية بعيدة الأمد، ومختلفة بجوهرها عن اليوم، وبدون أن تمسنا الأزمة الاقتصادية، هنالك طريق واحد: تقنية إنتاج بدائية ومستوى حياة متدن. في اليشوف صاحب المستوى التقني المتدني يعمل أناس أكثر، لكن وحدة المنتوج هي أقل، في اليشوف صاحب التقنية الإنتاجية العالية، يتم إخراج الجزء الخاص باليشوف من آلية الإنتاج.

اليشوف اليهودي، صاحب أدوات الإنتاج التقنية والاقتصادية المتقدمة أكثر، عليه أن يرد على هذه الظاهرة على يد «الإنتاجية» بشكل أكبر. تقنية إنتاجية أكبر و«إنتاجية» أكبر في التقسيمة المهنية لليشوف لا يعملن سوياً. خُلقت مفارقة بأنه كلما زادت « إنتاجية» في اليشوف اليهودي بدون التخلي عن طرق الإنتاج الحديثة (وهو غير وارد بالحسبان) ستكون هنالك خطورة لأزمة حرجة. المقارنة بين هذه الظواهر، أي اقتصاد متخلف صاحب قدرة صغيرة على الإنتاج في «وحدة العمل»، مستوى حياة متدنٍ وإنتاجية كبيرة في التقسيمة المهنية و«يشوف» صاحب طرق إنتاج جديدة ومتطورة، مستوى حياة عالٍ و«إنتاجية» في تركيبتها المهنية، تبدو بشكل واضح في المقارنة بين اليشوف اليهودي والبلدة العربية.

نقف إذن أمام حاجة لإعادة النظر بمجموعة من المصطلحات التي نستعملها حول «الإنتاجية» و«إعادة الإنتاجية». ليس هذا التحليل بمثابة تشجيع لهذه الظواهر، المتعلقة بالحياة الاقتصادية الحديثة، بل هو بمثابة كشف لها، لأنه بدون كشف الحقيقة من غير المعقول إقرار المواقع والسبل.

ظاهرة «إعادة الانتاجية» كرد على التطور التقني هي ظاهرة غروب الرأسمالية، وهي إحدى مفارقاتها التراجيدية تلك التي تقلب بركة التقدّم للعنة العمل العقيم أو غير الموجود. لكن في الواقع الاقتصادي، في الظروف الآنية علينا أن نعرف هذا العامل، أن نتعرف عليه ونفهمه.»

الهوامش

1 Baruch Kimmerling, Zionism and Economics, (Cambridge: Schenkman Pub. Co, 1983) p. 36-37

2 Jacob Metzer, The Divided Economy of Mandatory Palestine (Cambridge: Cambridge University Press, 1998) p. 191

3 Metzer, p. 142

٤ أرييه كرامبف، المصادر القومية لاقتصاد السوق (القدس: ماجنس، ٢٠١٥)، ص ٣٤–٣٥ (بالعبرية)

٥ للتوسع حول هذه القضايا: كرامبف، ص ٣٤.

٦ كرامبف، ص ٣٦.

٧ شمشون بيخلر ويوناتان نيتسان، من أرباح الحرب وحتى إيرادات السلام (القدس: كرمل، ٢٠٠١)، صح ١٥٨

٨ كرامبف، ٣٦.

٩ كرامبف، ٣٧.

10 Palestine and The Near East

11 The American Economic Committee for Palestine

١٢ مصطلح «الإنتاجية» بالعبرية פרודוקטיביזציה. استعمل للتدليل على العمل الإنتاجي الجسدي الذي يقوم به الفرد في إطار «الكيبوتس» اليهودي، وبالتحديد قطاع الزراعة، ولاحقاً تم انحسار هذا المفهوم بفعل الانتقال من اقتصاد مبني على العمل الجسدي وبالأخص الزراعي إلى اقتصاد مبني على المعرفة والثروة.